مجـــله علـمـــی پـــوهنتون ســـلام
https://salam.edu.af/magazine/14

الإصلاح السياسي عند الإمام محمد الغزالي

دکتور عبدالباقی امین[1]

1- عضو کادر علمی پـوهنځی حقـوق و علـوم سیاسـی پوهنتون سلام
+93789316120 :
:

چکیده

الشيخ محمد الغزالي يعتبر من رواد الإصلاح السياسي في العالم الإسلامي بجدارة, وقد نظر لأوضاع العالم الإسلامي بنظرة ناقدة وفاصحة واستنكر الأوضاع المزرية التي يعيشها المسلمون مع غناء أراضيهم ومواردهم والقوة البشرية القادرة, مع امتلاكهم للقيم الإسلامية الهادية التي تشحذ الهمم نحو العمل والعطاء ويعيد الشيخ سبب هذا التخلف في كافة جوانب الحياة إلى سيادة الاستبداد التي أهدرت الإمكانيات وحنطت الهمم وأظلمت الطرق وقضت على الأفكار والعقول, يقول الشيخ: (الحكم الذي ساد بلاد الإسلام من بضعة قرون كان طرازا منكرا من الاستبداد والفوضى.... انكمشت فيه الحريات الطبيعية وخارت القوى المادية والأدبية, وسيطر على موازين الحياة العامة نفر من الجبابرة أمكنتهم الأيام العجاف أن يقلبوا الأمور رأسا على عقب وأن ينشروا الفزع في القلوب والقصر في الآمال, والوهن في العزائم..... والحكم الاستبدادي تهديم للدين وتخريب للدنيا, فهو بلاء يصيب الإيمان والعمران جميعا) [1]وفي هذا البحث قد جمعت آراء الشيخ الغزالي حول الإصلاح السياسي من كتبه في أربعة محاور (نظرته للحكم, نظرته للشورى, نظرته للاستبداد, نظرته للاستعمار) وأدعو الله عزوجل أن ينفع بهذه الكتابة الجيل الناشيء ليجد طريقه للصواب في إصلاح الشأن السياسي الذي هو عظيم الأثر على واقع الأمة ومستقبلها.

معلومات مقاله

تاریخ نشر: 1392/05/24

شماره مقاله در ژورنال: 07

تعداد صفحات: 09

شماره نوبتی مجله: 5 و 6

کلید واژه ها

الإصلاح السياسي، العالم الإسلامي، الحاكم، الإستبداد، الشورى

معلومات مجله:

مجله علمی پوهنتون سلام، نشرات خویش را از سال 1390 هـ.ش آغاز نموده و دست آورد های زیادی در این زمینه دارد، در ادامه سلسله فعالیت های خویش به تاریخ 1401/03/22 اعتبار نامه خویش را به عنوان یکی از معتبرترین مجله از وزارت محترم تحصیلات عالی کشور به دست آورد،

آدرس: افغانستان، کابل، ناحیه چهارم، کلوله پشته، چهار راهی قلعه بست (گل سرخ)، پوهنتون سلام.

آدرس ارتباطی؛ ویب‌سایت: https://salam.edu.af/magazine ، **ایمیل:** salamuk@salam.edu.af ، **شماره های تماس:** +93202230664 و +93788275275

مقدمه

المطلب الأول: نظرة الشيخ للحكم

نظرة الشيخ للحكم عميقة ويراه شديد الأثر على حال الأمة ومستقبلها, ويرى الحكم البوابة الأساسية لصلاح الأمة وذلك عن طريق القيام بالمسؤليات المجتمعية التي وضعت على عاتق الأمة وعن طريق حسن إدارة إمكانيات الأمة وحسن تصريف طاقاتها وإدارة الوقوف الجاد على ثغور الأمة المتعددة وحراستها بما يفي باحتياجات الأمة في ظل التنافسات الدولية المعقدة وكيودها, ويرى أن المجتمعات البشرية لأجل رعاية مصالحها العمومية تقوم بتعيين من ينوب عنها (الحاكم) ويسهر الليالي للحفاظ

عليها وبقدر ما يكون هذا النائب مقتدرا ومن ذوي الكفاءات العاليه ومن ذوي القصد والتوجه النظيف والإخلاص تجاه مصالح الشعب, بقدر ما يرتفع فرص توصل الشعب إلى مدراج العلو واكتفاء الذات والتأثير في الآخر, هنا أذكر مجمل رؤيته للحكم:

1. **إن الحكم أمانة ومسؤولية**: يرى الشيخ الغزالي رحمه الله تعالي أن الحكم والخلافة أمانة في عنق الحاكم ومسؤولية تجاه الله عزوجل وتجاه الخلق, فهو ليس مكان تشريف أو ترفع على الأمة, بل هو موقع الخدمة والقيام بالواجبات التي تحملها الحاكم بعقد ملزم, ورؤيته بأن الحكم أمانة ومسؤولية مبنية على نصوص شرعية واضحة حيث قد ورد عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: فضرب بيده على منكبي ثم قال: (يا أبا ذر إنك ضعيف، وإنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزيٌ وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها)[1] وعن عبد الله بن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته قال وحسبت أن قد قال والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته وكلكم راع ومسئول عن رعيته).[2]

2. **الحاكم يتم اختياره من قبل الأمة**: يرى الغزالي بأن الحاكم في نظر الإسلام رجل تختاره الأمة, لأنها تراه أجدر بقيادتها وزعامتها, ولأنها ترى في صفاته الموهوبة والمكتسبة ضمانا لولاية أمرها, على وجه يحقق مصالحها في الدين والدنيا.... ويرى أن الحكم كأي وظيفة لا يرشح لها نسب خاص ولا لون خاص, وإنما يرشح لها من يسد فراغها ويحمل أمانتها..... وقد يتساهل الناس في ملء الوظائف الصغرى بمن يفقدون بعض شرائط الاستحقاق ولكن هذا التساهل إن قبل ضرره في الأعمال التافهة, فإن وزره في إفساد المناصب الكبرى لايطاق. ومن ثم فإن مناصب الإمارة والوزارة وأشباهها يجب أن ينتقى لها العمالقة والأبطال, وويل للأمة التي تسلم زمامها للسفهاء والضعفاء, وقد جعل الله أمر المسلمين شورى بينهم, ليبحثوا في صفوفهم كلها عن الكفء لإمامتهم, فإذا وجدوه بايعوه عن رضا ومحبة, حتى إذا أصبح أميرا فيهم وجب عليهم طاعته ووجب عليه أن لا يقطع دونهم أمرا, ووجب عليهم ألا يحجبوا عنه نصحا, وبذلك تسير القافلة, وقد قامت دولة الخلافة الراشدة على هذه الأسس, وكان نظامها فريدا في العالم يومئذ, إذ كان الروم والفرس وأمثالهم من الأمم يسودون أسرا تتوارث الحكم فيما بين أفرادها, كلما هلك ملك ورثه على نواصي العباد ملك آخر, وتوريث الملك والحكم من أبرز مآثر الجاهلية. بيد أن الإسلام هو دين الفطرة النظيفة والعقل الرشيد شرع لأمته معالم الشورى, و رد إلى الشعوب حقها الكامل في اختيار حكامها, وأسقط قيم الدماء والعناصر في موازين التفاضل..... وهذا الذي قرره الإسلام قديما هو ما قامت من أجله ثورات الحرية في المشرق والمغرب.... فأصبح رؤساء الدول يختارون من صميم الشعب.[3]

3. **إن الحاكم أجير لدى الشعب**: إن الحاكم في نظرة الشيخ هو أجير لدى الشعب ويتقاضى مقابل عمله أجرا معينا ويأتي هذا الالتزام نتيجة لعقد بين الشعب وبين الحاكم يتحدد بناء عليه مسؤوليات الحاكم تجاه الشعب الذي يتمثل في بذل الجهد لأجل حماية المصلحة العامة, ومسؤولية الشعب تجاه الحاكم التي تتمثل في المشورة والطاعة والنصرة في المعروف والقيام بعملية النقد البناء والنصح والتقويم في حال ما رأوا الحاكم يميل عن طريق الصواب, ويعرض المصلحة العامة للخطر, وهذه الرؤية ضد رؤية بعض الحكام الذين يرون أنهم يملكون مصير الشعب وأن الكلمة الأخيرة والحاسمة بيد الحاكم وليس بيد الشعب, يقول الشيخ: (لقد كان أمير المؤمنين قديما كان رجلا من خيرة المؤمنين, إن لم يكن من خيرتهم على الاطلاق يتولى الأمور أجيرا للمسلمين على مال محدد, يأخذه لقاء عمله لهم... وهو فيما يفعل ويترك تحت رقابتهم, ينقدونه بملء الحرية ولا يقطع دونهم أمرا.....فكيف ماتت الشورى؟ وبادت تلك الرقابة؟ وأمسي أمر الأمة في يد رجل واحد تافه يرى أبناءها وأموالها إرثا له أو لأسرته)[4] وهو يشير في هذا لأبي بكر الصديق رضي الله عنه حيث إنه كان رجلا تاجرا فكان يغدو كل يوم إلى السوق يحمل الأثواب على كتفيه فيبيع ويشتري فلقيه عمر وأبو عبيدة عند السوق فسألاه: أين تريد يا خليفة رسول الله ؟ رد أبو بكر بتلقائية : السوق. فقالا له: ما هذا الذي تصنعه وقد وليت أمر المسلمين ؟ أجاب أبو بكر: فمن أين يأكل عيالي ؟فقال له عمر وأبو عبيدة: سنفرض لك راتبا, وبالفعل تم الإقرار على أن يكون راتب الخليفة أبي بكر السنوي 250 دينارا وشاة يؤخذ له من بطنها ورأسها وأكارعها, و وجد أبو بكر أن هذا الراتب لا يكفي بيته ولا عياله فقرر أن يخرج لسوق البقيع للبيع والشراء كعهده سابقا, حتى زادوا له في المرتب إلى 300 دينار شهريا.[5]

4. **إن توارث الخلافة نظام دخيل على الحياة الإسلامية**: يرى الشيخ الغزالي أن هذا التوارث كان سببا في تقهقر أداء المسلمين على مر العصور حيث أدى ذلك إلى تخلف المسلمين عن ركب الحضارة والإنتاج الإنساني, ويقول بأن هؤلاء الحكام الذين استلموا الحكم بالوراثة حاولوا إخفاء هذا الظلم في حق الأمة الإسلامية وافتياتهم على حق الشعب في اختيار الخليفة بتبني اهداف إسلامية وخدمة الدين وتيسير الطرق لمن يريد الجهاد وخدمة الأهداف الإسلامية, ولكن سرعان ما ذهب أثر هذا الترقيع المفتعل, وحسب الملوك على أن الدين والدنيا هي ميراثهم بسبب فضل في تكوينهم الأسري على الآخرين, وأصبح الحكم بيد عصابة أدعياء لا تؤهلهم قدراتهم لترتيب شؤون الأمة, ولا لحماية المصلحة العامة ولكن مع ذلك يملكون البت في قضايا الأموال والدماء والمرافق العامة والعلاقات الدولية وقضايا الإيمان وأحوال العمران...!

يقول الشيخ: إن منصب الأستاذ في الجامعة أو ضابط في الجيش لا تورث بل تعطى لمن ثبت فيه الكفاءة العلمية والخلقية, ووظائف الإدارة تحتاج إلى دربة وجرأة وطبيعة مسعفة وشيء منه لا تورث بداهة ..... والخلافة علم ديني وفن إداري ووعي سياسي وقبل كل شيء شرف نفسي ومجادة خلق وعدالة سلوك, ولم يقل أحد أن بطون الأمهات يبرز الأجنة مستكملة هذه الصفات, وإنما يحرزها الناس على اختلاف أنسابهم ومنابتهم في الحياة العامة بما يبذلون من جهد وبلاء واجبات, فمن تراخى تأخر ومن جد وجد, وقد يحدث أن تبتلى وظيفة ما بمن يملؤها من غير كفاءة, وهنا تكون المصيبة عندما ترتبط بهذه الوظيفة من حقوق الله وحقوق العباد, فإذا كانت رئاسة الدولة, فالنكبة مدمرة, وقد بلي المسلمون بخلفاء وولاة من شرار الخلق, لوتخلت عنهم الملابسات التي أحاطت بميلادهم وسيرتهم لأودعوا السجون بتهم القتل

---

[1] أخرجه مسلم في صحيحه, حديث رقم: 3404.

[2] آخرجه البخارى في صحيحه حديث رقم: 844.

[3] في موكب الدعوة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة, أغسطس 2005م.ص: 112.

[4] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:181.

[5] مركز الفتوى في إسلام ويب والمقال منشور على الرابط التالي:

99083http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=

والغصب, كان منهم من يقتل أباه ليرث, وكان منهم من يقتل أخوته لأن لا ينازع في الحكم, وقل من يقترب منهم إلا المتملقون لمن تؤجر خبرتهم لكل دافع ثمن أو علماء السوء الذين يطلبون بالدين عرض الدنيا.[1]

المطلب الثاني: نظرته للشورى

يرى الشيخ الغزالي أن تشريع الشورى من نعم الله عزوجل على الأمة الإسلامية لإشراك القدرات العقلية والتفكيرية لأجل صلاح الشأن العام والحد من تفرد الشخص الواحد ورؤيته في صياغة مستقبل الأمة, كما يرى أن الشورى بصورتها الحقيقية صمام أمان لسير الأمة وأخذ القرارات المناسبة بعيدا عن الأهواء والميول الشخصية التي تظهر في ظلال غياب الشورى وتسلط الفرد على مقادير الأمور, ويؤكد الشيخ في كتاباته على ضرورة إحياء الشورى بصورته الحقيقية كوسيلة لكبح جماح الفردانية البغيضة في العالم الإسلامي, ونعرض هنا أهم ملامح نظرته للشورى:

1. **<u>إن النظام السياسي الإسلامي مبني على الشوري:</u> يرى الشيخ الغزالي رحمه الله أن مصدر السلطات هو الشعب, وهو يمارس هذه السلطة ابتداء من إبرام العقد مع الحاكم وذلك عن طريق الشورى ورؤية عقلاء المؤمنين من هو الأصلح لأن يمسك زمام الأمور ومن هو الأقدر على حماية المصلحة العامة, وإذا تم اختيار الحاكم بناء على الشوري, من ثم فإن الحاكم لا يقطع من أمور المسلمين شيئا إلا بالشوري, ويرى الشيخ الغزالي بأن الإسلام أكرم الإنسانية بأن جعل أمر مستقبلها بأيديهم, ولم جعل أمر المسلمين بيد شخص واحد يدعي أنه يحكم بإرادة الله وليس لأحد أن** يلزمه بشئ, بل كرم الإنسان بتكريم عقله الجماعي الذي يتكامل من خلال الشورى في رؤية المصلحة العامة والتمييز بين المصلحة والمفسدة, وفي ذلك يستند الشيخ الغزالي إلى الآيات الكريمات التي وردت في الشورى قال تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)[2] وقوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)[3] كما استند إلى سيرة الرسول صلى الله عليه كما ورد عن هريرة رضي الله عنه قال: ما رأيت أحدا أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.[4]
2. **<u>إن الشورى فيما لا نص فيه:</u>** يرى الغزالي أن الشورى التي فرضت في الشأن العام مجالها **الأمور** التي لا نص فيه والتي يسوغ فيها الاجتهاد, حيث لا رأي **للبشر** مع النص الشرعي, ويستند في ذلك لقول الله عزوجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ).[5] وقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ)[6] وهو يرى أن هذا الأمر هو اطمئنان للذين يخافون من الاستفادة من التجربة الديمقراطية في الغرب التي تستند إلى حكم الأكثرية فيقول الشيخ بأن قبول حكم الأكثرية فيما لا نص فيه ينهي ذلك الإشكال الذي يطرحه بعض المتدينون المخلصون والمخالفون للديمقراطية بأنها تؤدي إلى إلغاء جكم الشرع, أو يجعل التشريع للبشر, فإن النص على أن الشورى ورأي الأكثرية يعتد بها في وقت لا يكون هناك نص صريح من الشارع, يقول الشيخ رحمه الله: (نحن نرى أنه لا اجتهاد مع النص, ولا شورى مع كلام الله ورسوله.)[7]
3. **<u>إن الشورى ملزمة:</u>** يرى الشيخ الغزالي أن الشورى ملزمة, وطبيعة وجوب الشورى في شأن العام يقتضي- على أن يكون لجاما للاستبداد و ولأجل أن تكون الشورى حائلا دون تفرد الفرد بأخذ القرارات, ويندد الشيخ الغزالي بالذين يقولون بأن الشورى معلمة وللإمام أن يأخذ بها أو أن يترك ويعمل بما يراه صوابا, ويقول: إن القول بأن الشورى معلمة وليست ملزمة هو نوع من التبرير أو التسويغ أو إعطاء الفتوى للاستبداد أو إلباس ثوب إسلامي للاستبداد السياسي[8] ويستند في ذلك لسيرة النبي صلى الله عليه وسلم حيث لم يستشر في قضية قط إلا وقد أخذ برأي الأكثرية فيما تم الاستشارة فيه إلا فيما كان الأمر وحيا, فإنه يترك الرأي والشورى. ويقول الشيخ: (إن المسلمين داخل أرضهم عانوا من إغفال الشورى وتحكم الفرد, ومن فقدان المال لوظيفته الاجتماعية, وعانوا من تحقير النساء وحبسهن, دون علم ولا عبادة ولا تناصح, ثم نشأ من ذلك هبوط انساني عام أزرى بهم, وأسقط على مر الأيام مكانتهم ورسالتهم وقذف بهم في مؤخرة القافلة البشرية بعد أن فقدوا الصدارة عن جدارة لا عن ظلم..... فلما بدأوا يصحون ويتحركون أخذت عقابيل الماضي تعترضهم.... ومن عجب أن تهفوا الجماهير إلى الشورى, فإذا متعالم تافه يفرغ الشورى من فحواها ليخدم الاستبداد السياسي.... وإذا مدع للغيرة يقول: المرأة لا ترى أحدا ولا يراها أحد..... كأن عصر النبوة يقبل المنكر عند ما رصَ النساء صفوفا في المسجد, وعندما قبلهن عونا للجيش في بعض المعارك.... إن الإسلام يراد هدمه باسم الإسلام)[9] ويقول الشيخ في مكان آخر: (قلت وأداعب أحد أولئك المحافظين أولى الغيرة: هل الشورى ملزمة للحاكم ؟ فأجاب: لا. قلت: كيف تتم الشورى؟ قال: مع أهل الحل والعقد. قلت: كيف يتكون مجلسهم؟ فسكت غير قليل ثم أجاب: يكونه الحاكم. قلت: مستشارون يختارهم الحاكم برغبته, وله الحق في ألا يلتزم برأيهم, تلك هي الديمقراطية الدينية؟ يا صديقي العزيز إن الديمقراطية الغربية- وأنا أكره الاستيراد- امتدت في الفراغ الذي صنعتموه أنتم, ووجدت لها عشاقا, لأن تصوركم للحقائق الدينية والمدنية بالغ التشويه, وملاحظتكم لطبائع البشر وتاريخ الأمم وهي تنشد الرحمة والعدالة تكاد تكون معدومة, إنكم تحسنون الإماتة ولا تحسنون الإحياء, تقولون باسم الله: هذا حرام, ولا تجيئون بالحلال الذي يشبع النهمة, ويسد طريق المعصية. ماذا لوفكرتم في طريقة معقولة يتكون بها أهل الحل والعقد؟ وفي مواضع كثيرة كون الشورى فيها ملزمة, ماذا لواستفدنا من تجارب الآخرين؟)[10]

---

[1] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:176.

[2] أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية, دار الشرق الأوسط للنشر, الطبعة الأولى, 1990م.ص: 38.

[3] آل عمران: 159.

[4] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى, حديث رقم: 13082.

[5] الحجرات: 1.

[6] الأحزاب: 36.

[7] الشيخ الغزالي كما عرفته, دكتور يوسف القرضاوي, دار الشروق, مصر, الطبعة الأولى 2000م, ص: 214.

[8] مشكلات في طريق الحياة الإسلامية, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, الطبعة السابعة, اكتوبر 2005م. ص:128.

[9] سر تأخر العرب والمسلمين, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, الطبعة السابعة, مارس 2005م. ص: 27.

[10] الشيخ الغزالي كما عرفته, يوسف القرضاوي, دار الشروق, مصر, الطبعة الأولى 2000م. ص: 214.

4. ضرورة إيجاد مؤسسات الشورى: يري الشيخ الغزالي بأن النصح الفردي واجب اجتماعي على كل فرد, ولكنه يرى أن دور النصح الفردي في تصحيح مسار السياسات يكون ضئيلا وإن نماذج من إعمال الشورى مشهودة في القيام بالتناصح والأمر بالمعرف والنهي عن المنكر والوقوف في وجه الافتيات على حق الأمة ورفض الإعجاب بالرأي بصورة ساذجه أو فيما بين الناس عندما يسعون لتحقيق المصالح, ولكن الشورى تحتاج إلى مؤسسات ضخمة لضبط شؤون المسلمين بين المحيطات العظمى التي تحد علمهم الكبير,[1] وهذه المؤسسات التي يتكلم عنها الغزالي رحمه الله يمكن أن يتخذ أشكال صور متعدده من مؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات وقيام الأحزاب السياسية التي يمكن أن تقوم بأمر الشورى بأوسع نطاقها, ويمكن أن تخترع وتبتكر في وسائل الضغط على السلطة, وتستفيد الأمة من التجارب البشرية التي كافحت للحد من الاستبداد.

5. **لا مشروعية لسلطة لا تقوم على الشورى**: يرى الشيخ الغزالي بانه لا مشروعية لسلطة التغلب التي يتم فيه مصادرة حق الشعب والأمة في انتخاب قيادتها, كما أنه يندد بالعلماء الذي أصبحوا مطية الاستبداد وأصدروا فتاوي برروا فيه ما يقوم به الاستبداد من ظلم في حق الأمة, يقول الغزالي: (لا مشروعية للسلطة السياسية إن لم تمارس عملها في نطاق الشريعة الإسلامية وعن طريق الشورى, فلا يجوز لأي فرد أن يعطي لنفسه الحق المطلق في الحكم حسب هواه)[2] ويقول: (ومن ثم فالأمة وحدها هى مصدر السلطه، والنزول على إرادتها فريضة، والخروج على رأيها تمرد،ونصوص الدين وتجارب الحياة تتضافر كلها على توكيد ذلك)[3]

6. **ضرورة دعم القرارات السياسية بالتحقيقات العلمية:** يرى الشيخ الغزالي بأن القرارات السياسية الارتجالية تعرض المصالح العامة للخطر وأنه لابد من التروي في أخذ القرارات ودراسة كافة الجوانب والتأثيرات من طرف مراكز العلم والدراسات, ويجب إزالة الفجوة بين العلم والحكم التي نشهدها في العالم الإسلامي, ويقول الشيخ: (إن الفجوة الرهيبة بين العلم والحكم كانت وراء الاضطراب الشديد في العالم الإسلامي وكانت من وراء الذهول المعيب عن قضاياه الكبرى)[4]

7. أزمة الشورى وعواملها: يرى الغزالي رحمه الله تعالى أن الشورى في أزمة وأن العلماء هم يحملون وزر هذه الأزمة, ويقول: (فقد رأيت المنتسبين إلي الدعوة الإسلامية يصورون الحكم الإسلامي المنشود تصويرا يثير الاشمئزار كله... قالوا: إن للحاكم أن يأخذ برأي الكثرة أو القلة, أو يجنح إلى رأي عنده وحده. أهذه هي الشورى التي قررها الإسلام؟ فما الاستبداد إذن؟ ووضع بعضهم دستورا إسلاميا أعطى فيه رأس الدولة سلطات خرافية لا يعرفها شرق ولا غرب وعندما تدبرت هذا الكلام وجدت أن معايب ثلاث تلتقي فيه: الأول: سوء فهم لمعنى الشورى, وغباء مطلق في إنشاء أجهزتها المشرفة على شؤون الحكم. **الثاني:** عمي عن الأحداث التي أصابت المسلمين في أثناء القرون الطوال, والتي نشأت عن استبداد الفرد, وغياب مجالس الشورى.**الثالث:** الجهل بالأصول الإنسانية التي نهضت عليها الحضارة الحديثة, والرقابة الصارمة التي وضعت على تصرفات الحاكمين. فإذا استقبل المسلمون القرن الخامس عشر, وفهم عدد منهم لوظيفة الحكم لا يتجاوز هذا النطاق العقيم, فكيف تسير الأمة, وأين تتجه؟)[5]

المطلب الثالث: نظرته للاستبداد

1. **إن الاستبداد شر مطلق:** يري الشيخ الغزالي أن تحكم الفرد في مصير الأمة لا تقره الشرع الحنيف ولا العقل السليم, والبشرية كافحت على مر العصور لأجل التخلص من استبداد الفرد, وأن القرآن الكريم قد ضرب بأسوأ مثال في تاريخ البشرية وهو فرعون الذي ألغى عقول الناس وحرية تفكيرهم, والله عزوجل يحكي عن فرعون أنه قال لقومه: (قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ)[6] وقال تعالى: (قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ)[7] فإن فرعون قد سلب من شعبه أن يبين قناعاته وبهذا قد سلب منهم أفضل ما أعطي للإنسان وفضله على سائر المخلوقات, ويرى الغزالي أن الاستبداد هو وراء كل إخفاق ونكسة إنسانية, ويصفه الشيخ: (فى عام 248 خلع المنتصر بالله اخويه المعتز وابراهيم من ولاية العهد من بعده، وقد كان ابوهم المتوكل على الله قد أخذ لهم العهد فى كتب كتبها وشروط شرطها، وأفرد لكل لكل واحد منهم جزءا من الأعمال رسمه له، وجعل ولى عهده والتالى لملكه محمد المنتصر، وقال المنتصر: وولى عهده المعتز وتالى المعتز وولى عهده ابراهيم المؤيد، وأخذت البيعة على الناس كما ذكرنا..... ما هذا السخف؟ وكيف يتحكم رجل فى ثلاثة أجيال من بعده على هذا النحو الشائن؟ أهو يورث أبناءه قطعانا من البقر وإقطاعا من الكلأ المباح؟)[8] كما يصف الشيخ الغزالي الاستبداد السياسي بأنه الوثنية السياسية وأنه حرب على الله وعلى الناس على السواء وهو دخان مشؤوم الظل تختنق الأرواح والأجسام في نطاقه حيث امتد, فلا سوق الفضائل والآداب تنشط, ولا سوق الزراعة والصناعة تروج...!! وأن الخلاص منها شيء لا مفر منه لصلاح الدنيا والآخرة[9]

2. **إن الاستبداد هو سبب تخلف الأمة المسلمة:** يرجع الشيخ الغزالي إخفاقات الأمة إلى سيطرة الاستبداد على مقدرات الأمة ويقول: (بدأت صناعة الطيران في مصر والهند في سنة واحدة, كما بدأت بحوث الذرة تقريبا في السنة نفسها, وأكب علماء البلدين على القيام بأعمالهم والاستفادة من التقدم الأوربي في هذا المجال, وبعد ربع قرن نجح الهنود في إنتاج طائرة هندية كما نجحوا في صنع قنبلة ذرية, أما عندنا فقد توقف مصنع الطيران بعد سنوات معدودة, وتجمد العمل في وكالة الطاقة الذرية, وإلى الآن لم نخط إلى الأمام خطوة مقدرة, ما سبب هذا الفشل؟ هل العقل الهندي أذكي من العقل المصري؟ لم يقل ذلك أحد من المعاصرين أو الغابرين! السبب أن استقرار الحريات في الهند أتاح لكل ذي كفاية أن يعمل وأن ينجح.... وأن النظام الديمقراطي السائد أقام سباقا لا حواجز فيه

---

[1] الدعوة الإسلامية في القرن الحالي, دار الشروق, مصر 1992. ص:77.

[2] الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:166.

[3] الاسلام والاستبداد السياسى،محمد الغزالي, نهضة مصر, مصر, الطبعة الأولي 1997م. ص:59.

[4] الدعوة الإسلامية في القرن الحالي, محمد الغزالي, دار الشروق, مصر 1992, ص:78.

[5] هموم داعية, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, الطبعة السادسة 2006م. ص: 112.

[6] غافر: 29.

[7] آل عمران: 123.

[8] الاسلام والاستبداد السياسى،محمد الغزالي, نهضة مصر, مصر, الطبعة الأولي 1997م , ص: 49.

[9] الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:39.

بين أصحاب المواهب, فانطلقوا بين عوامل التقرير والتشجيع يخدمون أمتهم ويبارون في إعلاء شأنها. والحكومة الديمقراطية في الهند (المتخلفة) جعل الحكومة المستولية على السلطة تجري الانتخابات, فتسقط فيها, وتأتي بالسيدة المعارضة (انديرا غاندي) لتحكم, وكذلك يتكرر الأمر مع السيدة نفسها فتضع مقاليد الحكم في أيد أخرى, لأن الأمة رأت ذلك. إن امرأة تحكم - ومعها جهاز شورى دقيق- أقرب إلى الله, وأحني على الناس من مستبد يقف الغراب على شواربه, ويزعم أن أحاط بكل شيء علما, وهو لا يدري شيئا)[1]

3. **<u>إن الاسبتداد يخالف تعاليم الدين:</u>** يرى الغزالي بأن الاسبتداد ليس يخالف تعاليم الدين فحسب بل هو انقلاب على شرائعه, حيث إن الشريعة الإسلامية جاءت لأجل تحرير الإنسان من عبودية الإنسان وأما الاستبداد فإنه يحيي عبودية الإنسان لإنسان آخر ويسلب حريته وقدرته على النصح في الأمور وإبداء ما بداخله من قناعات ويقول في هذا الصدد: (إن الاستبداد السياسي- فيما رأينا من قريب ومن بعيد- ليس عصيانا جزئيا لتعاليم الاسلام, وليس إماتة لشرائع فرعية, بل هو إفلات من ربقته ودمار على عقيدته)[2] ويقول: (إن الاستبداد السياسي..... قبر تحت ترابها الأخوة الإنسانية والدينية, فليس إلا فرد يرغب ويرهب وآخرون يزدلفون ويرتقبون, ومراسم غريبة لوثنيات سياسية أعقد من الوثنيات التي اختلقتها الجاهليات الأولى)[3] ثم يقول: (إن عبادة القصور على امتداد العصور ديانة خسيسة خلقها الحكم الفردي, وزحم محاريبها بالأقزام والأفاكين..... وهي ديانة زاحمت الإسلام الحق وهزمته في ميدان الحياة العملية وجعلت العبقريات تتوارى والامعات تتكلم بصوت جهير).[4] والاستبداد السياسى الذى وقعت الشعوب المسلمة فريسة له من أمد بعيد وظلت إلى اليوم ترسف فى قيوده، ليس مرده إلى أن الإسلام نقصته عناصر معينة، فأصيب معتنقوه بضعف فى كيانهم كما يصاب بعض المحرومين من بعض الأطعمة بلين فى عظامهم أو فقر فى دمائهم. كلا.... ففى تعاليم الإسلام وفاء بحاجات الأمة كلها وضمان مطمئن لما تشتهى ولما فوق ما تشتهى من حقوق وحريات، إنما بطشت مخالب الاستبداد ببلادنا وصبغت وجوهنا بالسواد، لأن الإسلام خولف عن تعمد واصرار، طرحت أرضا البدهيات الأولى من تعاليمه.[5]

4. **<u>يؤدي إلى خيانة الأمانة واختلال موازين العدالة:</u>** إن سيادة الاستبداد تؤدي إلى ضياع الأمانات التي أمر الله عزوجل بحفظها ومن الأمانات التي أمر الله عزوجل بحفظها وأدائها إلى أهلها هو إعطاء المسؤوليات العامة لمن هو أهله, وإن إعطاء المسؤوليات محاباة لمن هو ليس بأهله خيانة للأمانات التي أمر الله يحفظها قال صلى الله عليه وسلم: (من استعمل رجلا من عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين) وإسداء الأمور إلى غير أهلها مضر لمصالح الأمة ويؤدي إلى الاضطراب في شؤون المسلمين يشبه اضطراب يوم القيامة وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك حيث قال: (فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة قال كيف إضاعتها قال إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة)[6] كما أن موازين العدالة تختل في ظل الاستبداد, حيث إن المستبدين يعطون لمن لايستحقون من أصحاب الملق الذين يساندون ويزينون أعمال المستبدين رغم وقاحتها بكافة الطرق ويمنعون من العطاء من يستحق من أفراد الشعب وفي هذا أكبر تنقيص لعرى العدالة بين الناس, يقول الشيخ: (مع الاستبداد السياسي تضطرب موازين العدالة, وتختل أعمال القضاء, خصوصا عندما يتصل الأمر بشخص الحاكم أو أسرته أو أتباعه أو أسلوبه في الحكم)[7]

5. **<u>يؤدي إلى غمط الكفاءات:</u>** إن الاستبداد لا يفتح الطريق أمام الكفاءات الوطنية ولا يشجعها, لأن هذه الكفاءات غالبا ما تكون من أصحاب الضمائر النظيفة التي ترمي إلى خدمة شعوبها وهي لا تحتاج إلى عطاء الاستبداد لأن أصحاب الكفاءات غالبا لديهم القدرة على كسب الكفاف من العيش الكريم بعرق جبينهم وحاجة المجتمع لهم, والمستبدون بأعمالهم المكشوفة مكروهون لدى أصحاب الضمائر النظيفة, لذلك فإن الاستبداد يرى في نفسه أن أصحاب الكفاءات لايمكن أن يتحولوا إلى جنود الاستبداد المخلصين, فيعمد إلى التضييق عليهم, بغض النظر عن الضرر الذي يلحقه المستبد بالأمة من جراء هذا التصرف الأحمق, يقول الشيخ الغزالي: (ومما يقترن بالاستبداد ولا ينفك عنه غمط الكفايات وكسر حدتها وطرحها في مساوئ النسيان ما أمكن)[8] كما يرى الغزالي أن حظوظ الأمم من الكفايات متساوية أو متقاربة وأن أولى النباهة والمقدرة عند أية دولة في الغرب لا يزيدون كثيرا عن أمثالهم في أي شعب شرقي.....!! كل ما هنالك أن قياد الجماهير في أروبا وأمريكا أخذ طريقه الطبيعي إلى أيدي الأذكياء والأكفاء... أما في الشرق الإسلامي مثلا فإن القياد – لأسباب مفتعلة –ضل طريقه عن أصحابه الأحقاء به, وسقط في أيدي التافهين العجزة.... وهذه الأسباب المفتعلة يقيمها – عن عمد – الاستبداد السياسي حيث يظهر ويسود, إن المستبد يؤمن بنفسه قبل أن يؤمن بالله , ويؤمن بمجده الخاص قبل أن يؤمن بمصلحة الأمة, ومن هنا يعول علي الأتباع الفانين فيه يحشدهم حوله, ويرفض الاستعانة بالكفايات التي لا تدين بالولاء له ولا يبالي بحرمان الوطن أو الدين من مهارتهم, وتأخر العالم الإسلامي في القرون الأخيرة مرجعه إلى انتشار هذا الوباء.[9]

6. **<u>يؤدي إلى ضعف روح النقد:</u>** إن الاستبداد يصادر الحريات ويريد المدح من الأقلام, وعند غياب الحرية عن بلد ما يقل النقاد للأخطاء والأغلاط الكبيرة أو يختفون, وتضعف روح النقد عموما أو تتوارى, وفي هذه الحالة يتمكن الفساد والأخطاء وينمو في هذه البيئة العليلة, وحاجة الأمم للنقد ستظل ما بقي الإنسان عرضة للخطأ والإهمال, ومادام العصمة لا تعرف الكبير والصغير, فيجب أن يكون باب النقد مفتوحا على مصراعيه, ويجب أن يحس الحكام والمحكومين بأن كل ما يفعلونه أو يذرون موضع النظر الفاحص والبحث الحر.... فإن كان خيرا شجعوا على استدامته... وإن كان شرا نبهوا إلى تركه وحذروا من العودة إليه, بعد أن يرفع الغطاء عن موطن الزلل فيه, وقيمة النقد في إحسان الأعمال وضمان المصالح لا ينكرها عاقل, وإنما هلكت الأمم العالكة لأن الأخطاء شاعت فيها دون نكير, فما

---

[1] علل وأدوية, محمد الغزالي, دار الشروق, مصر, ص: 153.

[2] أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية, دار الشرق الأوسط للنشر, الطبعة الأولى, 1990م ص: 38.

[3] نفس المصدر, ص: 39.

[4] نفس المصدر, ص: 39.

[5] سر تأخر العرب والمسلمين, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة السابعة 2005. ص: 27.

[6] أخرجه البخاري, حديث رقم:57.

[7] أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية, محمد الغزالي, دار الشرق الأوسط للنشر, الطبعة الأولى, 1990م, ص: 97.

[8] الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:43.

[9] نفس المصدر. ص:43.

زالت بها حتى أوردتها موارد التلف. ونحن لا نريد لأمتنا هذا المصير, إن أغلب الناس إذا أمن من النقد لم يتورع عن التقصير في عمله ولم يستح من إخراجه ناقصا وهو قدير على إكماله. وأما الحريات التي تقدسها الدول الديمقراطية فإنها مزقت الأغطية عن كل الأعمال العامة وجعلت الزعماء- قبل الأذناب- يفكرون طويلا قبل إبرام حكم, أو إنفاق مال أو إعلان حرب أو ابتداء مشروع كبير..... بل جعلتهم في مسالكهم الخاصة يوجلون من أي عمل يثير حولهم القيل والقال..... ولا شك أن هذه الحريات حاجز قوي دون وقوع العبث بشؤون الأمة, أو نذير بتقصير أجله إذا وقع, ومؤاخذة أصحابه بلا هوادة.... ومن المؤسف أن نقول: إن تاريخنا العملي والاجتماعي والسياسي كان ينزل من خلال القرون الأخيرة من مزالق إلى منحدرات, ومن منحدرات إلى هاويات, لأن أزمة النشاط المادي والأدبي كانت في أيدي أفراد يكرهون النقد ولا يحبونه من أحد ولا يسمحون بجو يوجده وينعشه... [1]. وبما أن الغزالي يرى الاستبداد شرا مطلقا وأم للأمراض الحضارية لأنه يروج الكذب بين الناس ولكل نظام مستبد أكبر جهاز لترويج الكذب[2] أن في ظل الاستبداد تختفي الأخلاق الحسنة والتضحية والإخلاص وتسود الأخلاق السيئة من الملق والطمع والجري وراء الدنيا كما أن في ظل الاستبداد يرفع شأن المتملقين والأذيال[3] ويشهد الناس كبرياء الحاكم وتعاليه حيث يرى الحاكم المستبد أن النعم بين يدى العباد قد خرج من يده إلى الناس و يسود الرياء بين السادة والأتباع[4]: (السادة المستكبرون والأتباع المتملقون) ويتبع ذلك إلغاء للعقول والضمائر وبناء على هذا المبدأ استنكر فرعون إيمان السحرة قبل أن يستأذنوا منه، الساده تطلب الطاعه ليس لاجل أنه وجه حق بل لأنه صادر عنه، والأتباع لا يتبعون الساده لأن ما يقوله السيد هو الحق بل لأنه صادر عنه. كما أن الاستبداد يقوم بتبذير أقوات الشعب والصرف من خزانة الدولة على أنفسهم وعلى من يمت لهم بصلة وأما مصالح الأمة فلا وزن لها لديهم.

7. **<u>طرق الخلاص من الاستبداد:</u>** الشيخ الغزالي يدعو إلى العمل على الخلاص من الاستبداد ويرى أنه من أفضل الأعمال التي يمكن يقوم بها الأمة وله الأثر على مستقبلها وعلى تمكنها من إقامة دين الله عزوجل في كل شؤون الحياة, وله الأثر على الشهود الحضاري للأمة بعد أن غابت عنه, وهذه الوسائل قد استخلصتها من كتابات الشيخ حيث إنه في أغلب كتبها قد تكلم عن الأزمة السياسية في العام الإسلامي كما تكلم عن الاستبداد وأضراره وضرورة الوقوف في وجهه:

- **<u>الفهم الصحيح عن الدين ونشر الوعي الصحيح عن تعالم الإسلام:</u>** يرى الغزالي أن الفهم الانعزالي عن الحياة وعدم الاستشعار بالمسؤولية الاجتماعية هو السبب من وراء تمكن الاستبداد من التحكم في مصائر الناس ويرى الغزالي أن الكتابات في الشأن السياسي في أغلب الأحوال قد كتبت في أجواء الخوف من الاستبداد ومداهنتهم ولا يصلح تلك الكتابات لتلقي الجيل المعاصر ويقول بأن الكتابات السياسية تحتاج أقلام مخلصة وواعية لمقاصد الدين في الحياة, فيقول: (والغريب أن ناسا يتخذون ما كتب في العصور الاضمحلال نبراسا, ويظنونه دين الله, وبذلك يضللون الأجيال الراغبة في فهم دينها, والكتابة في السياسة الإسلامية لا تقبل إلا من المصادر المعصومة ولا تقبل من خدام السلاطين ومداهنيهم, ومؤلفات هؤلاء منتشرة في الأسواق مع الأسف)[5] كما أن الغزالي رحمه الله قد نقد بعض العلماء بعدم فهمهم الصحيح عن أمور الحكم في الإسلام وبعد وقوفهم ومعارضتهم للاستبداد وقال: (لقد تتبعت احوال طائفة من المتحدثين باسم الإسلام فوجدت تصورهم بأسلوبه فى الحكم غامضا، وآذانى أشد من ذلك أنهم وقفوا مكتوفى الأيدى أمام الافتيات المستمر على سلطان الأمة كأن ما يحدث تحت سمعه وبصرهم خارج عن الدائرة التى يختص الدين بالفتوى فيها...)[6] كما يرى الشيخ أن ابتعاد علماء الدين عن التصور الشمولى عن الإسلام يهيئ الأجواء للملحدين للتقدم وفتح ساحات لهم فى الجماهير المسلمة حيث يقول: (إن هذا الموقف مسيئ إلى الإسلام إساءة بالغة، يطمع الدعوات الملحدة أن تمتد حيث انكمش هو)[7]
- **<u>مراقبة الحاكم ومحاسبته:</u>** إن عودة الأمة لمراقبة حكامها هو السبيل للحد من الاستبداد, وهذا الحق مستلب من الأمة, فيجب العمل على إعادة هذا الحق, وهو ليس حق بل هو واجب وتكليف, حيث أن الأمة مسؤولة عن إقامة الخلافة والحكم, وهي مسؤولة كذلك على أن يكون الأداء بقدر كفاية الأمة, وهذا لا يمكن إلا بتفعيل آليات المراقبة للحاكم وتقييم أدائه فيما إذا كان العمل يجري وفق الضوابط الموضوعه؟ ويلجأ للمحاسبة إن اقتضى الأمر. ويقول الغزالي رحمه بأن الأمة تضررت كثيرا من جراء غياب الأمة عن أداء هذه المسؤولية.
- **<u>بسط الحريات السياسية:</u>** يري الشيخ بأن الاستبداد ينمو في ظلال أجواء الإرهاب والتخويف التي يصنعها الملوك المستبدين, فإذا زال ذلك الخوف وشاعت الحريات السياسية واستطاع كل شخص أن يقول ما يراه مصلحة في الشأن العام, فإنه ضمان لمكافحة الاستبداد وفضح أمره, والاستبداد عموما يستمد قوته من تغطية جرائمه وصناعة الآمال المزيفة والكاذبة التي تصنعها حاشية الاستبداد وأعوانه, وإن هذا الكذب سيزول في أجواء بسط الحريات السياسية, يقول الشيخ القرضاوى : (الشيخ الغزالى من عشاق الحرية ودعاتها، وهى من العناصر الأساسية فى برنامجه الإصلاحى، وهو عدو الاستبداد أيا كانت صورته ولا يقبله بحال، ولو تسربل باسم الدين، بل يرى أن الاستبداد باسم الدين أشد خطرا من غيره. من أجل ذلك قسى على بعض مراحل التاريخ الإسلامى حين رأى الشورى معطلة، والخلافة تنتقل بحكم الوراثة إلى سفيه او صبى لم يبلغ الحلم، وحين قرأ كتاب العواصم من القواصم لإمام أبى بكربن العربى أن البيعة تنعقد باثنين أو واحد، لم يطق صبرا على هذا الكلام الذى اعتبره فارغ لا وزن له، لادليل عليه).[8] ويقول الشيخ: (إن الأقطار الإسلامية أحوج شيء في الأرض إلى فيضانات متعاقبة من الحريات النبيلة تغسل تربتها مثني وثلاث, وتنقيها من رواسب الحكم المطلق والإهدار الكفور لحقوق الناس)[9]

---

[1] الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:45-46.

[2] علل وأدوية, محمد الغزالي, دار الشروق مصر, ص: 154.

[3] نفس المصدر, ص: 155.

[4] الاسلام والاستبداد السياسى،محمد الغزالي, نهضة مصر, مصر, الطبعة الأولي 1997م ، ص:38.

[5] الاسلام والاستبداد السياسى،محمد الغزالي, نهضة مصر, مصر, الطبعة الأولي 1997م ، ص:42.

[6] نفس المصدر، ص: 18.

[7] نفس المصدر، ص: 18.

[8] الشيخ الغزالى كما عرفته، يوسف القرضاوي, ص:210.

[9] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:181.

- **النقد البناء والنصح:** إن النقد البناء الذي ينمو في ظل أجواء الحرية السياسية لهو أفضل وسيلة لكبح جماع الاستبداد والوقوف في وجهه, والنقد والنصح والتصحيح من أهم وظائف الأمة تجاه الحاكم, والخليفة الأول قد ذكر ذلك في وظائف الأمة تجاهه حيث قال: (إن أصبت أطيعوني وإن أسأت فقوموني)[1] وقد فصل العلماء القول في أن مهمة الشعب هو الطاعة والنصرة في المعروف والنصح والنقد البناء في صورة عندما يميل الحاكم عن وجه الصواب, يقول الشيخ: (إننا اذا رجعنا إلى تعاليم الإسلام وجدناه يخلق أمام كل حكومة معارضة جريئة يقظة, تتعقب كل خطأ بالنقد, وتزن كل فعل يصدر عن الحاكم بميزان لا يجور ولا يحيف.)[2] واستدل الشيخ لهذا بقوله صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيت أمتي تهاب فلا تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم)[3] وقوله صلى الله عليه وسلم: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه، فقتله)[4] ويقول: (مناقشة قرارات الحكام والمشاركة في وضع الحلول للمشاكل وتصحيح الأخطاء حق تكفله الشريعة لجميع المسلمين)[5] كمايقول الشيخ في مكان آخر: (فليس الإسلام هو الذي يخلق رعية جاهلة مستكينه تعجز عن تآديب حكامها, بله أن تستنيم على ضيمهم وتخضع لهم)[6]. ويرى الشيخ أن وظيفة النقد والنصح هو من واجب كل فرد من أفراد الامة ولكن قبلهم يجب أن يقوم بذلك العلماء حيث يقول: (إن العلماء- قبل جمهور المسلمين- يجب أن يكونوا صوت المعارضة الداوي وصوت الإنذار الكاوي, ولسان النقد الذي يكشف الريبة ويفضح الخطيئة والذي لا يجعل لحاكم كرامة إن جافى الحق وافتات على الأمة وتلاعب بالإسلام, فإذا فرط العلماء في ذلك فليس من الله في شيء)[7] فيرى الغزالي إن مداهنة الظلمة سبب أصيل في استشراء أذاهم وامتداد طغواهم حيث يقول: (عندما يجد الملك الجبار من يزين له سياسته وعندما يجد الحاكم المعتوه من يثنون خيرا على حماقته, فهنا الطامة التي تبيد الأمم)[8]
- **وضوح وظائف مؤسسة الخلافة:** لوضوح وظائف الخلافة لدى الحاكم ولدى الجماهير الدور في الإصلاح السياسي ووقوف كل على حده, يرى الحاكم أنه أجير على حفظ مصالح الناس ويرى الشعب أنه صاحب الكلمة الأخيرة وليس الحاكم, فإن هذا الأمر يؤدي ضبط الأمور في الحياة العامة, ويرى الغزالي أن الحاكم مسؤول بين يدي الله عزوجل وبين الناس, وهو أجير لهم وعامل لديهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع وكلكم ومسؤول عن رعيته) ويشير الغزالي رحمه الله تعالى إلى قول ابوبكر رضي الله عنه حيث قال: (أيها الناس..... كنت احترف لعيالي فأكتسب قوتهم, فأنا الآن احترف لكم, فافرضوا لي من بيت مالكم) حيث إن أبابكر رضي الله عنه يعتبر نفسه أجيرا لدى الأمة ليتم فرض أجر له ليكفيه في نفقة عياله, يقول الغزالي إن هذا كان في صدر الإسلام كما أن هذا معمول به في الدول الديمقراطية المعاصره, يأخذون أجرا مقابل عمله أجرا يؤمن له الحياة المعززة الكريمة مدى الحياة, أما الملوك والرؤساء في العالم الإسلامي من المستبدين فإنهم يحسبون أنهم يملكون الشعب وما بأيديهم لا يوجد حد أمامهم في تصرفاتهم, لذلك يقول الغزالي أن واقعنا السياسي لا تطابق الإسلام في شيء ويقول إن طبيعة عمل الحاكم في النظام السياسي الإسلامي تعاقدي فهو تعاقد بين الحاكم الأمة, وبهذا تفسر نظرية العقد الاجتماعي, فالحاكم يتعاقد مع الأمة على رعاية المصالح العامة والحفاظ عليها[9] قال الغزالي: (إن الأساس في قيام الحكومات أن تسهر على مصالح الناس وأن يكون رجالها خداما للشعب, وحراسا على حقوقه. والمفهوم - شرعا ووضعا- أن الأمم تندب أكفأ أبنائها للقيام بهذه الأعباء الضخمة, وتنفحهم لقاءئ ذلك اجورا كبيرة فضلا عما تحيط به أشخاصهم من تكريم وتوقير, هم أهل له, بكفايتهم المفترضة, وأمانتهم المرتقبة..... ذلك هو الأساس الذي لم يصدقه الواقع المر إلا قليلا, فلا الأمم كانت تختار حكامها, ولا هؤلاء الحكام فهموا عملهم على وجه مرضي)[10]
- **الاستفادة من تجارب الأخرين:** يرى الشيخ الغزالي إن الاستفادة من التجارب البشرية أمر مأمور بها شرعا حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الحق ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها) ولكن يجب أن تكون هذه التجربة لا تتعارض مع نصوص الشرع ومن ذلك التجارب التي وصلها الغرب في كبح جماح الاستبداد قال الشيخ: (إنني أؤمن بالشورى وأزدرئ الاستبداد السياسي من أعماق قلبي وأرد إليه أغلب هزائم أمتنا خلال تاريخها..... وأرمق للديمقراطية الغربية فأحسد أصحابها على مناقشة الآراء بحرية, وعلى استكانة الحكام للحق, على اعتزاز الأفراد بكراماتهم, وكنت أهمس إلى نفسي: أما يجيء يوم يظفر فيه المسلمون بمثل هذه النعمة؟ بيد أني مسلم لا يتقدم شيء أبدا على ولائي لله, قد تابعت مناقشات مجلس العموم البريطاني في مسألة إلغاء عقوبة الإعدام, ورأيت كيف حاولت رئيسة الوزراء الاقتصاص من القتلة, وكيف خلالها أغلب أعضاء المجلس أصروا على إلغاء عقوبة الإعدام. قلت: هذا هو الفرق بين الشورى عندنا وبين الشورى عندهم, نحن نرى أنه لا اجتهاد مع النص, ولا شورى مع كلام الله ورسوله, وهؤلاء ساء ظنهم بالدين كله, وقرروا البحث بعقولهم عن مصالحهم, وكفر المغربيين بالدين يرجع إلى أسباب نابعة من البيئة لديهم لا نشرحها هنا)[11] ويقول: (فما المانع أن نستفيد من تجارب الآخرين, وأن نوفر على أنفسنا –نحن المسلمين- عناء بحث جديد, وذلك أنه قد اجتهد المصلحون الإسلاميون في مكافحة الحكم الفردي ما وسعتهم الطاقة.... وطالبوا الخلافة التركية – وهي خلافة على المجاز لا على الحقيقة- أن تقيد نفسها بدستور يكفل الحريات ويحمي الحقوق, لكن السلاطين أبوا, حتي حصدتهم

---

[1] انظر خطبة الخليفة الأول في المصادر التالية: السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت 213هـ): تحقيق عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ، 82/6، و تاريخ الأمم والملوك, أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ، الطبعة الأولى، 238/2.

[2] من هنا نعلم, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, يناير 2005م. ص: 50.

[3] أخرجه البيهقي في السنن الكبرى, حديث رقم: 11269.

[4] أورده الحاكم في المستدرك, حيث رقم: 4884.

[5] الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:167.

[6] من هنا نعلم, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, يناير 2005م. ص: 50.

[7] نفس المصدر. ص:103.

[8] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:179.

[9] الاستعمار احقاد وأطماع, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة 2005م. ص: 246.

[10] الإسلام المفترى عليه, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة السادسة 2005م. ص:68.

[11] الشيخ الغزالي كما عرفته, محمد الغزالي, ص: 214.

الأزمات السود, فلم تبق لهم وسما ولا رسما, ولم ينج الإسلام نفسه من شؤمهم!! ومن الغريب أن بعضا من المشتغلين بالثقافة الدينية ينظر إلى قضية الدستور والحرية نظرة ثانوية, ويبني فقهه الديني في الحكم ووسائله على نثرات قاصرة شاردة من مخلفات التفكير الملوكي البالي وهؤلاء المتدينون لا يؤمنون على حاضر الإسلام ولا على مستقبله, ومصيبة المسلمين فيهم جسيمة)[1] ويقول كذلك: (وفي شتى المعاملات إذا تحققت المصلحة فثم شرع الله! فما الذي يمنعنا نحن الذين جمدنا فقهنا وأغلقنا باب الاجتهاد ألف عام, أن ننظر في الوسائل التي اتخذها غيرنا لمنع الفساد السياسي أو الاعوجاج الاقتصادي.... ونقتبس منها ما لم يصدم نصا... ولا يند عن قاعدة. الحق أن التوقف في هذا المجال ليس إلا امتدادا للكسل العقلي الذي سيطر على مسيرة الإسلام التاريخية أمدا ليس بالقصير...!!)[2] ولذلك يرى الشيخ الغزالي أن الحكم النيابي هو الأسلم للإصلاح السياسي: يقول الشيخ: (الحكم النيابي هو الأمل الوحيد في الإصلاح فإن كان الناس لم يتعودوه فليتعودوه ولا باس من مضي قليل من الوقت حتي يألفه الناس ويسيروا عليه)[3] ويقول: (وليس على المسلمين حرج في أن ينقلوا من أنظمة الحياة عند غيرهم ما يتلاءم مع المبادئ التي تمهدت في ديننا, والشورى عندنا حقيقة مجملة فإذا وجدنا من الأساليب ما يضبط اتجاهاتها ويدني ثمراتها, فلنحرص عليه, سواء أكان من نتائج أفكارنا, أم كان من أفكار الآخرين. فالحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث تقع له لا يبالي من أي وعاء خرجت).[4]

- **<u>وضع الدستور الجامع</u>**: يقول الشيخ الغزالي: (وكانت المطالبة بوضع دستور يحد من طغيان الحكم الفردي, ويمنح الشعوب قدرة على معالجة قضاياها, في جو من الشورى الهادئة والمتريثة, من أول من فكر فيه أولئك المجددون)[5] والشيخ الغزالي يثني على تجربة الغرب في وضع الدساتير حيث يقول: (من الخير أن يقر- دون مراء أو مواربة- بأن الدساتير التي هديت إليها شعوب الغرب أخيرا تتضمن نماذج حسنة لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأنها ثمرة تجارب مريرة تشبه التجارب التي مررنا بها إلى حد ما)[6]

المطلب الثالث: نظرته للاستعمار

1. **<u>إن الاستعمار لا يريد الحريات السياسية في العالم الإسلامي</u>**: يتعرض الشيخ للتجربة التركية في الخلافة العثمانية التي كان المسلمون في القارات الثلاث بولاء روحي لسلاطين آل عثمان الذين بدوا في أزياء الخلافة,كأنهم حماة الإسلام والقوام على إنفاذ تعاليمه, وقد قلنا إن هؤلاء السلاطين ليسوا خلفاء حقا فلم تلدهم بيعة حرة, ولا هم من الناحية الشخصية أكفاء لهذا المنصب, ولم تكن الظروف التي تحيط الأمة تسمح باستخلاف صحيح يطابق أحكام الشريعة ويقدر على مواجهة القضايا الجسام في الداخل والخارج, فماذا يفعل المسلمون؟ رضوا بالأمر الواقع ورأوا أن ترقيع النظام القائم أفضل من إحداث فتوق لا تعرف عقباها, والترقيع المطلوب يتناول نواحي شتى, فإن الحكم الإسلامي كان صوريا في ظلال أسرة استمرأت السلطة ورعت الشهوة, وأحاط بها الأذناب المعنيون بالفساد, وقل حولها الناصحون الذين يحنون على الجماهير ويقيمون وزنا للصالح العام, ويتقون الله فيما يحتلون من مناصب. وقد وعدت الحكومة يوما أنها ستنزل على اوامر القرآن الكريم وتوفر الأمان والعدل لكل مستظل بلوائها من مختلف الأجناس والأديان.... غير أن هذه الوعود تبخرت في حريق الحكم الفردي المطلق وأطبق الظلام على الأمة ومستقبلها لا سيما ودول الغرب تنمو وتقوي وتتربص الدوائر بالخلافة المترنحه السادره, وحاول الرجل الذكي (مدحت باشا) أن يدخل الإصلاحات الدستورية على جهاز الحكم وأن يقنع السلطان عبدالحميد أن يشرك معه أولى النهى معه في حكم البلاد وتحرى خيرها وحراسة مستقبلها. وأفهمه بأن الإسلام يحترم الشورى ويبني عليها نظمه السياسية, لكن السلطان الغر – مثل من قبله ومن بعده- كانت كلمة الشورى تؤذي مشاعره ويشعر عند سماعها كأنه لسعة عقرب...!! وجوزي الناصح الأمين بأن نفي ثم قتل. ولم تبق الأمور طويلا حتى قامت الثورة جائحة أكرهت الخليفة على قبول الدستور الذي ءالما رفضه هو وأسلافه, ويظهر أن هذا القبول كان على مضض فلم يجد الثوار بدا من خلعه, ولا شك أن الثورة كانت ترجمة صحيحة لإحساس السخط العام على الحكم الاستبدادي الطائش.

بيد أن جماهير المؤمنين التي أملت في إزالة هذا النوع من الحكم, كانت تريد إصلاحا لما فسد من شؤون الأمة وإقامة ما تعطل من أحكام الدين وتنشيطا لما خمد من همم المخلصين, وما بار في خلد أحد إلا أن الثورة غضبة للإسلام الذي تاجر الخلفاء باسمه ولم يلتزمو هداه وأنها ستبرز المشروعات القيمة التي فكر فيها مدحت باشا وأعجزه السلاطين العميان عن إنفاذها وأنها ستجدد شباب الإسلام وترد مطامع الأعداء. وينقل قول محمد ضياء الدين الريس "كان فرح الناس- لا سيما الأحرار- بنجاح هذه الثورة عظيما فانبعث الآمال وتطلع الجميع لمستقبل زاهر وعهد مشرق من الإصلاح" ولم يكن فرح العرب بأقل من فرح الترك أنفسهم بزوال ذلك الحكم الفردي المستبدوكان لكلمة الدستور أثر السحر في قلب كل إنسان ظن إنه بمجيء الدستور سيقضي على كل فساد ويبدأ الإصلاح..... ولم يكن يتوقع أحد المآسي المخبوءة في أطواء الغد المجهول, أكان الاستعمار اليقظ الماكر يدع الأمور تأخذ مجراها على هذا النحو؟ كيف يأذن لنهضة جديدة يستعيد بها الإسلام قواه؟ وعملت القوة الخفية عملها في الاتصال بقادة الثورة, يجر أعناقهم ناحية أخرى..... إن الرجال الذين أيدتهم الأمة وهم يستردون لها حريتها من السلاطين الغاصبين سرعان ما تحولوا إلى حرب على الأمة ودينها وحرياتها أكثر مما فعل سلفهم السيء)[7] ويقول الشيخ حول ثورة أحمد عرابي: (وإني لأفكر: ماذا كان يتم لو أن ثورة الزعيم أحمد عرابي نجحت واستقر لها الأمر؟ كانت ستقوم دولة عربية إسلامية كبرى تشمل وادي النيل كله مصر والسودان وأوغندا وأريتريا,.....وأحمد عرابي الذي قاد الثورة رجل معروف بالإيمان والتقوى, والرجال الذين عاونوا كانوا من أهل الذكاء والاستقامة من مدرسة جمال الدين الأفغاني وكان فيهم محمد عبده بلسانه وقلمه ورأيه... والذي اتفقت عليه الكلمة إقامة حكم دستوري تتجلي فيه إرادة الأمة وتتعاون فيه الكفايات العظيمة وتنتفي منه مصائب الاستبداد السياسي وما جرى على المسلمين من دمار ومعرة...أي مستقبل سعيد ينتظر الإسلام إذا قامت هذه الدولة؟ دولة سيشيع في ربوعها العدل الاجتماعي, وتتوطد في أركانها الحريات السياسية, ألم يقل عراب للخديوي: إننا لسنا

---

[1] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:182.

[2] أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية, دار الشرق الأوسط للنشر, الطبعة الأولى, 1990م , ص:12.

[3] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:188.

[4] في موكب الدعوة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة, أغسطس 2005م . ص: 136.

[5] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:180.

[6] نفس المصدر. ص:181.

[7] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:198.

عبيدا ولن نورث بعد اليوم!! ..... وتحركت انجلترا تقف إلى جانب الخديوي ضد الشعب المطالب بحقوقه الدستورية, والمضحك المبكي أن الإنجليز والفرنسيين وأمثالهم يحملون لنا - معشر المسلمين- حريات معينة, الحريات الشخصية التي تبيح لصاحبها دون قيد أن يتصرف كيف يشاء, يزني, يسكر, يكفر, أي حريات نبذ الإسلام واطراح تعاليمه وتعدي حدوده!! أما الحريات السياسية والاجتماعية التي قام أحمد عرابي بترسيخها في وادينا هذا... فإن الإنجليز لا يطيبون نفسا بحصولنا عليها, وهم يعلنون علينا الحرب كي نحرم منها)[1]

2. وجوب التصدي لخطط الاستعمار: يرى الغزالي على أن الاستعمار لا يريد خيرا للعالم الإسلامي بل يريد استغلال موارده لما يخدم مآربه ومقاصده, وإذا لم يتمكن من الوصول لذلك بصورة مباشرة عن طريق الاحتلال فإن الاستعمار يريد أن يصل لذلك عبر عملائه في العالم الإسلامي من الحكومات المستبدة التي تقدم كل الغالي لدى شعوبهم بالرخيص للدول الاستعمارية مقابل حماية الاستعمارعن السلطة المستبدة ضد شعوبها التي تكره حكامها وتتربص الفينة المناسبة لإسقاطهم والقضاء عليهم. ويقول الشيخ :(ومن ثم رأينا الاستعمار يملأ آفاق الشرق الإسلامي بالاستبداد, ويحاول بعدئذ بكل ما لديه من طاقة وعلم وذكاء أن ينفذ مآربه بالمكر أو السيف)[2] ولذلك فإن من واجب المسلمين الوقوف في وجه الاستعمار والحيلولة دون أن يكون سياسات بلداننا في خدمة أهداف المستعمر.

3. **الاستبداد يتصرف وفق ما تمليه ارادة الاستعمار**: يرى الغزالي رحمه الله بأن تحالفا قويا بين الاستعمار والاستبداد يمتص خيرات المسلمين في كافة المجالات, وهذا التحالف قد نتج عنه إفقار الأمة المسلمة رغم رغم كثرة مواردها وغناء كفاءاتها, وذلك لأن المستعمر يحصل على الزبدة من محصولاتنا ومواردنا عن طريق عطاءات سخية وتسهيلات متعددة ووضع السياسات الاقتصادية والصناعية المخزية يقدمها الاستبداد للمستعمر مقابل دريهمات تذهب لحساب المستبد الشخصي أو مده بأدوات قمع معارضيه في البلد ليضمن له ولأسرته استمرار حكمه على جماجم الشعب..... يقول الشيخ: (يكفي أن تعلم أن المستعمرين أنصار الشركات, لا يعطون هذه العائدات إلا لمن لا يعبد سواهم, بل إن إعطاءها مشروط بعدم إنفاقها في حقل يعود على ديارك بصالح عام..... بل يشترطون عليهم إنفاقها بما يثلج صدر المستعمر..... ولو أنفق هؤلاء فيما يعود بالخير على هذا الوطن الكبير أو وطنهم المحدود لودعهم الحظ وفارقهم ما يستمتعون به..... لا عجب فهذه الأسر تنفذ منهاجا رسمه المستعمر الذي خنقها في بحر من ذهب, وجعلها تدرك أن بقاءها ووجودها موقوف على بقائه ووجوده.....)[3]

4. إن الاستبداد هو عامل سيطرة الاستعمار على مقدرات الأمة: والشيخ بعد أن يسرد خصوصيات الاستبداد وما يترك من آثار مدمرة على واقع الأمة يقول: (ومن هنا تطرق الخلل إلى شؤون الأمة كلها, فوقعت في براثن الاستعمار الأخير لأن الخلفاء والملوك والرؤساء كانوا في واقع أمرهم حربا على الأمة الإسلامية أو كانوا في أحسن أحوالها ترابا على نارها وقتاما على نورها, فلو خلوها وشأنها لاستطاعت الدفاع عن نفسها, متخففة من أعباء هؤلاء الحكام ومن جنون العظمة التي استولى عليهم....!!)[4]

المصادر

1. أزمة الشورى في المجتمعات العربية والإسلامية, دار الشرق الأوسط للنشر, الطبعة الأولى, 1990م.
2. الاستعمار احقاد وأطماع, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة 2005م.
3. الاسلام والاستبداد السياسي،محمد الغزالي, نهضة مصر, مصر, الطبعة الأولي 1997م.
4. الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م.
5. الإسلام المفترى عليه, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة السادسة 2005م.
6. تاريخ الأمم والملوك, أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، 1407هـ، الطبعة الأولى.
7. الدعوة الإسلامية في القرن الحالي, محمد الغزالي, دار الشروق, مصر 1992م.
8. سر تأخر العرب والمسلمين, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, الطبعة السابعة, مارس 2005م.
9. السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام بن أيوب (ت 213هـ): تحقيق عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1411هـ.
10. الشيخ الغزالي كما عرفته, دكتور يوسف القرضاوي, دار الشروق, مصر, الطبعة الأولى 2000م.
11. علل وأدوية, محمد الغزالي, دار الشروق, مصر.
12. في موكب الدعوة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة, أغسطس 2005م.
13. كفاح دين, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م.
14. هموم داعية, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, الطبعة السادسة 2006م.
15. مشكلات في طريق الحياة الإسلامية, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, الطبعة السابعة, اكتوبر 2005م.
16. معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م.
17. من هنا نعلم, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, يناير 2005م.

[1] معركة المصحف في العالم الإسلامي, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, أغسطس 2005م. ص:200.

[2] نفس المصدر. ص:193.

[3] كفاح دين, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص: 293-295.

[4] الإسلام والطاقات المعطلة, محمد الغزالي, نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع, يناير 2005م. ص:39-40.